

January 2003



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية

الدورة الخامسة

روما، 7-11 أبريل/نيسان 2003

موارد الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية

البند 2-8 من جدول الأعمال المؤقت

1- ناقشت الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية في دورتها الرابعة الموارد المتاحة لبرنامج العمل على ضوء الخطة الاستراتيجية. ووافقت الهيئة المؤقتة في دورتها الرابعة على أن تتخذ جماعة العمل غير الرسمية المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية الخطوات اللازمة فيما يتصل بقضيتين. ووافقت الهيئة المؤقتة على:

- ضرورة أن تعدّ الأمانة تحليلاً مالياً فيما يتعلق بالموارد المكرسة للتوجهات الاستراتيجية لغرض إعداد وتحديث خطة أعمال وتيسير المناقشات في المستقبل بشأن التخطيط الاستراتيجي (أنظر الفقرة 3/72 من تقرير الدورة الرابعة للهيئة المؤقتة).

- أن تضع جماعة العمل المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية برنامجاً لمساعدة الأعضاء على الحصول على مزيد من التمويل للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات من موارد البرنامج العادي للمنظمة (أنظر الفقرة 6/72 من تقرير الدورة الرابعة للهيئة المؤقتة).

2- جرى في يوليو/تموز 2002 تشكيل جماعة تركيز مخصصة تضم السيد Carberry (كندا) ونائبي رئيس الهيئة المؤقتة للعمل مع الأمانة على إعداد مشروع خطة أعمال. وبيّن مشروع الخطة دور الهيئة المؤقتة والوضع الحالي للموارد والموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل الذي اتفق عليه الأعضاء في الهيئة المؤقتة. وعرض مشروع خطة الأعمال على الأعضاء في لجنتي البرنامج والمالية في منظمة الأغذية والزراعة في سبتمبر/أيلول 2002 ورؤي أنه وثيقة مرجعية وترويجية مفيدة (أنظر الفقرة 5 أدناه).

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الأنترنت على العنوان www.fao.org

3- وناقشت جماعة العمل المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية مشروع خطة الأعمال في اجتماعها في أكتوبر/تشرين الأول. وأدخلت تعديلات على مشروع خطة الأعمال للاستقاضة أكثر في الموجز التنفيذي ولإدراج المزيد من المعلومات عن الميزانية. واتفق على أهمية هذه الوثيقة وضرورة إتاحتها للجمهور على أوسع نطاق ممكن، لاسيما الأشخاص والمجموعات الرئيسية المرتبطة بعمليات اتخاذ القرارات في منظمة الأغذية والزراعة.

4- وأوصت جماعة العمل بإحالة مشروع خطة الأعمال إلى الهيئة المؤقتة للعلم، وبضرورة إتاحتها في المنفذ الدولي للصحة النباتية. كما أوصت جماعة العمل باستعراض مشروع خطة الأعمال وبتحديثه سنوياً وأضافته هذه التوصية إلى مجموعة الإجراءات الواردة في الخطة الاستراتيجية (أنظر البند 8-1 من جدول الأعمال، الوثيقة 15).

5- أطلعت هيئة المكتب المندوبين في لجنتي البرنامج والمالية في المنظمة، قبل أن تعقد جماعة العمل اجتماعها، على حالة الموارد الخاصة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وضرورة زيادة التمويل. وتم ذلك من خلال الممثلين الدائمين الأعضاء في المنظمة مباشرة اعتماداً على وتمثلت المهمة الأولى للجنيتين في استعراض الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة بغرض رفع توصيات عن الميزانية إلى المنظمة. واعتبرت اللجنتان مشروع خطة الأعمال وثيقة مفيدة وأن المعلومات أسفرت عن تحقيق نتائج إيجابية.

6- وفي ما يلي فقرتان ذات صلة مستخرجتان من تقرير الدورة الثامنة والثمانين للجنة البرنامج التي انعقدت في الفترة 9-13/9/2002:

الأمن الحيوي الناجمة عن عملية التبادل بين المدخلات والمنتجات الزراعية، وتحسين قاية النباتات، والموافقة المسبقة عن علم من مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها والإجراء الخاص ببعض المواد الكيماوية والمبيدات الخطرة المتداولة في اللجنة بمساهمة الإدارة المتكاملة في استراتيجية شاملة لوقاية النباتات والتنوع البيولوجي المرتبط بالمحاصيل، واستمرار الحاجة إلى مساعدة البلدان الأعضاء على التخلص من المبيدات المهجورة.

أحظت أن أي عجز في الموارد خلال الفترة المالية الحالية لا بد من معالجته ضمن نطاق ربط الميزانية القائم، ورحبت بالتأكيدات الواضحة التي قدمتها الأمانة بأن لن يدخر جهد

7- ودرست جماعة العمل البرنامج المقترح الذي وضعتة هيئة المكتب للحصول على مزيد من التمويل للاتفاقية الدولية في البرنامج العادي للمنظمة. وشمل ذلك إطلاع المندوبين في الأجهزة الرئيسية للمنظمة على الأوضاع الحرجة لموارد الاتفاقية الدولية استناداً إلى خطة الأعمال. ووافقت جماعة العمل على ضرورة عرض البرنامج على الهيئة المؤقتة وتشجيع الأعضاء على تقديم بيانات عن الأوضاع نيابة عن الاتفاقية الدولية لمندوبيهم القطريين والإقليميين في الأجهزة والاجتماعات الرئيسية. وسوف تتيح الأمانة وثيقة تتضمن قائمة الاجتماعات وأسماء الممثلين.

8- وكانت الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة لمجلس المنظمة (2002/11/2-10/28) هي الاجتماع الأول المشار إليه في الاستراتيجية المقترحة. ووافق الأعضاء في جماعة العمل على عرض الموجز التنفيذي المعدل ومشروع خطة الأعمال على الأعضاء في المجلس من أقاليمهم المختلفة مباشرة أو بواسطة ممثلهم الدائمين في المنظمة. وتبعاً لذلك جرت مناقشة حالة تمويل الاتفاقية الدولية من جانب مجلس المنظمة. وفي ما يلي فقرة مستخرجة من مشروع التقرير:

اتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والحاجة إلى مخصصات إضافية للإسراع في وضع المعايير، والتركيز في الأجل المتوسط على استمرارية برنامج مستدام لوضع أربعة الأمانة بأن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات تدرج في الفئة الأولى من أولويات المنظمة، وأن الأمانة تعتبر استنتاجات لجنة البرنامج بشأن الاتفاقية توجيهات للقيام بما يلزم فيما يتصل باعتمادات الموارد للاتفاقية.

9- ويرجى من الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية أن:

بإعداد خطة الأعمال وبفائدتها.
على الاستعراض السنوي لخطة الأعمال وتحديثها.
على المضي قدماً في البرنامج لزيادة التمويل للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات من موارد البرنامج العادي كما هو مقترح في خطة الأعمال.
بالاجتماعات والأجهزة الرئيسية التي حددتها الأمانة.
الأعضاء على طلب دعم مندوبيها في اجتماعات الأجهزة الرئيسية في المنظمة للحصول على المزيد من التمويل للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

خطة أعمال
الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

هيئة مكتب الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية
يناير/كانون الثاني 2003

المهمة

الموجز التنفيذي

إنّ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات اتفاقية دولية بالغة الأهمية لوقاية الموارد النباتية في العالم. ومنذ أن جعلتها منظمة التجارة العالمية مرجعا عام 1995، أصبحت أساسية في التجارة الدولية بالنباتات والمنتجات النباتية. وفي هذا السياق، تتولى الاتفاقية الدولية مسؤولية توحيد مفاهيم الصحة النباتية على المستوى الدولي ووضع المعايير النظرية والقبول العام لها، والتي تشكل الأساس لوضع الأطر التنظيمية القطرية لعمليات الرقابة المحلية وشروط الاستيراد وبرامج التصدير.

والاتفاقية الدولية هي منظمة شقيقة لهيئة الدستور الغذائي والمنظمة الدولية لصحة الحيوان (المسؤولتان عن سلامة الأغذية وصحة الحيوان على التوالي). إلا أنّ الاتفاقية الدولية ليس لها تاريخ طويل في مجال وضع المعايير مثل حال المنظمين الشقيقتين الأخريين ولم تحظ بنفس القدر من الموارد لأنشطتها. لكن البلدان الأعضاء تعتمد على هذه المنظمات الثلاث للحصول على قاعدة مفاهيمية وفنية للتجارة وللأطر التنظيمية.

وقد أعيد التأكيد عام 1997 على المهام الأساسية للاتفاقية الدولية التي تقضي بتوفير منتدى للعمل العالمي على قضايا الصحة النباتية وذلك عندما وافقت الحكومات على إدخال تعديلات تضيف طابعاً رسمياً على التنظيم والأنشطة المحيطة بالاتفاقية. وشمل هذا إنشاء هيئة تدابير الصحة النباتية لتكون الجهاز الرياسي للاتفاقية الدولية وإنشاء الأمانة التي تقوم بتنفيذ برنامج العمل. ويقوم هذا على التدابير التي سبق أن اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة عندما أنشأت الأمانة المؤقتة عام 1992 وخصصت ميزانية صغيرة لبرنامج العمل من أجل توحيد تدابير الصحة النباتية على المستوى العالمي.

وقد آن الأوان للنظر في التمويل الأساسي للاتفاقية الدولية مقارنة مع منظمات وضع المعايير الأخرى وبالنظر إلى خططها الاستراتيجية. كما أن هناك ضغوطاً فريدة ومتزايدة على الاتفاقية الدولية مع ازدياد الاهتمام الدولي بالتقانة الحيوية والأنواع الغازية وحماية التنوع الحيوي وهي جميعها مجالات تضطلع فيها الاتفاقية الدولية بدور أساسي وتتمتع فيها باختصاصات واسعة.

ووضعت الاتفاقية الدولية خطة استراتيجية تعالج احتياجات البلدان الأعضاء فيها. لكن تنفيذ هذه الاستراتيجيات لا يتم بصورة فعالة بسبب نقص الموارد البشرية والمالية الأساسية في أمانة الاتفاقية. وتشمل التوجهات الرئيسية في الخطة الاستراتيجية:

- 1- وضع المعايير
- 2- تبادل المعلومات
- 3- آليات حل النزاعات
- 4- تنمية القدرات في مجال الصحة النباتية من خلال تعزيز المساعدة الفنية
- 5- وضع إطار إداري فعال (قدرات الأمانة)
- 6- التعاون الدولي

وأجرت كل من جماعة العمل غير الرسمية المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية التابعة للاتفاقية الدولية وأمانة الاتفاقية الدولية دراسة تحليلية لاحتياجات الاتفاقية وميزانيتها. وأدى ذلك إلى تقييم المتطلبات الأساسية اللازمة لضمان استمرارية الاتفاقية الدولية بوصفها منظمة لوضع المعايير وإحدى المنظمات الشقيقات الثلاث التي تعترف بها منظمة التجارة العالمية. وبحسب التوصيات الرئيسية للتقييم، فلا بد من زيادة عاجلة في قدرات أمانة الاتفاقية الدولية والتمويل المخصص لها في بعض المجالات الجوهرية:

- تعيين أمين متفرغ؛

- إضافة موظفين فنيين في 2004-2005 و 1.5 موظف فني في 2006-2007 إلى جانب التمويل اللازم لدعم هذه الوظائف؛
 - إضافة موظف مختص في تقنيات المعلومات في 2006-2007؛
 - زيادة التمويل بشكل ملحوظ لوظيفة تقاسم المعلومات مع الاعتراف بالاحتياجات إلى تقنيات المعلومات والفرص المتاحة أمامها بنوع خاص؛
 - زيادة عاجلة في التمويل المخصص لوضع المعايير حرصاً على تنفيذ برنامج العمل الذي يقضي بوضع أربعة معايير في السنة في 2004-2005 وزيادة هامشية في 2006-2007 لإدارة ازدياد عدد المعايير والأنشطة المرافقة. وتشارك البلدان النامية في قسم هام من هذا التمويل الذي يستخدم أيضاً لمساعدتها.
 - زيادة التمويل المخصص لأنشطة المساعدة الفنية؛
 - زيادة التمويل المخصص لأنشطة التعاون الدولي اعترافاً بوجود أرضية مشتركة ناشئة مع المنظمات الأخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي في مجالات ذات الصلة بالمهام الرئيسية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- وتستلزم هذه التغييرات مليون دولار أمريكي إضافي في السنة (2 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية) في ميزانية 2004-2005، تليها زيادة قدرها 800 000 دولار أمريكي إضافي في السنة (1.6 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية) في 2006-2007. ويؤمن هذا الدعم الأساسي الجوهري لأمانة الاتفاقية الدولية والتمويل الكافي لبرنامج عمل مستدام للمنظمة، فضلاً عن ضمان قدر من المساواة للاتفاقية الدولية إلى جانب المنظمين الشقيقتين.
- فتكون متطلبات ميزانية الاتفاقية الدولية للفترة المالية كما يلي:
- 2003-2002: 2 689 000 دولار أمريكي (2 189 000 دولار أمريكي حالياً) في الفترة المالية الواحدة**
- 2005-2004: 3 998 000 دولار أمريكي للفترة المالية الواحدة**
- 2007-2006: 5 764 000 للفترة المالية الواحدة**

الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ووضعها الحالي

دخلت الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات حيز التنفيذ عام 1952. وهي تقوم بدور متميز باعتبارها الصك الدولي الأول لوقاية النباتات والمنظمة المسؤولة عن وضع نظام دولي لمعايير الصحة النباتية. وتوجد في كل بلد من البلدان منظمة قطرية لوقاية النباتات تتمتع بمسؤوليات تنظيمية وتنفيذية استناداً إلى الاتفاقية الدولية، وتركز بالدرجة الأولى على الوقاية من ادخال الآفات النباتية عن طريق التجارة وإصدار شهادات الاعتماد للصادرات لتلبية متطلبات الصحة النباتية في البلدان المستوردة. ولطالما لعبت الاتفاقية الدولية في هذا السياق دوراً هاماً في التجارة الدولية لكن هذا الدور اتسم بأهمية أكبر نظراً إلى الروابط القائمة مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

واستجابة لتوقعات الحكومات انتظاراً للاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية في منظمة التجارة العالمية عام 1993، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة أمانة مؤقتة للاتفاقية الدولية ونفذت إجراءات مؤقتة لوضع المعايير بميزانية أولية صغيرة. وقدمت المنظمة التمويل الأساسي للاتفاقية الدولية، التي توفر خدمات الأمانة وبنيتها الأساسية. بما في ذلك الدعم القانوني.

وكانت للمنظمة ميزانية ثابتة عندما أنشئت الأمانة عام 1992 ولم تكن قد اتضحت بعد في حينها للأهمية التي ستصبح عليها الاتفاقية الدولية كمنظمة عالمية لوضع المعايير. فاتباع منهج معتدل يقضي بإنشاء الأمانة من دون أن يؤثر ذلك تأثيراً حاداً على الموارد الداخلية. ولم يُعد النظر في تلك الميزانية الأولية الصغيرة بأي شكل ملحوظ منذ ذلك الحين. ومن الواضح أيضاً أن الأمانة صغيرة جداً بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتحمل نفس المسؤوليات (مثل الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان).

وعام 1995، دخل الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ مع الإشارة رسمياً إلى الاتفاقية الدولية على اعتبارها المنظمة المسؤولة عن وضع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية المعمول بها في التجارة الدولية. أما الجهازان الأخران المعنيان بوضع المعايير في الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية فهما الدستور الغذائي (لسلامة الأغذية) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (لصحة الحيوان). وخلافاً للاتفاقية الدولية، نشطت هاتان المنظمتان في مجال وضع المعايير، منذ عام 1924 وعام 1964 على التوالي، وكانت لهما ميزانيتان وأمانتان أكبر منذ ذلك الحين.

ولم يستخدم أي أسلوب عمل منهجي لإعادة النظر في موضوع كفاية الموارد الخاصة ببرنامج الاتفاقية الدولية إلا قبل ثلاث سنوات خلت عندما أنشأت الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية التابعة للاتفاقية الدولية جماعة عمل غير رسمية معنية بالتخطيط الاستراتيجي. وحددت جماعة العمل مهمة الاتفاقية الدولية ووضعت خطة استراتيجية تمتد لعدة سنوات وأطلقت عملية تخطيط سنوية للعمل. وأعدت جماعة العمل غير الرسمية الخطة الاستراتيجية على ضوء الأهداف والنتائج المتوقعة التي يمكن تأمين الموارد اللازمة لها. فأصبح بإمكان الاتفاقية الدولية الآن أن تحدد بوضوح النقص في موارد أي برنامج من برامج العمل الرئيسية.

وتبلغ عملية التخطيط الاستراتيجي في الاتفاقية الدولية ذروتها بإعداد مشروع برنامج عمل تتفق عليه جميع الحكومات في الاجتماع السنوي للهيئة المؤقتة، حيث تنظر الحكومات أيضاً في إمكانية مشاركتها في جماعات العمل المكلفة بإنجاز هذا العمل. وتغطي البلدان المتقدمة تكاليفها الخاصة المرتبطة بمشاركتها في أنشطة وضع المعايير؛ بينما تقدم أمانة الاتفاقية الدولية مساعدة مالية إلى البلدان النامية (أنظر المرفق الثاني). والأمثلة كثيرة عن الحكومات التي قدمت التمويل الكافي لتغطية جميع التكاليف المرافقة لبعض تلك الاجتماعات.

وتضمن بيان مهمة الاتفاقية الدولية ستة توجهات استراتيجية (أنظر أعلاه) ومجموعة أهداف في إطار كل منها (أنظر المرفق الأول بالنسبة إلى الخطة الاستراتيجية والأهداف). ولا تغطي الميزانية الحالية للاتفاقية الدولية إلا جوانب محدودة من تلك التوجهات الاستراتيجية.

وتكفي الموارد الحالية لإنشاء أو استعراض معيارين في السنة تقريباً وبرامج صغيرة لمساعدة الأعضاء من خلال تقديم المساعدة الفنية لهم وتبادل المعلومات الرسمية. وفي المقابل، حدد برنامج العمل الذي أعدته جماعة العمل غير الرسمية هدفاً متواضعاً يشمل أربعة معايير في السنة. ويعتبر هذا المعدل من وضع المعايير الحد الأدنى اللازم للتوصل إلى معايير مفاهيمية ومحددة ولصيغة المعايير الخاصة بمخاوف تجارية معينة في البلدان النامية ولتحديث المعايير الموجودة. أما الأهداف ذات الأولوية التي حددتها الهيئة المؤقتة فهي مضاعفة جهود البلدان النامية لتطبيق معايير الصحة النباتية والاستفادة من تبادل المعلومات ومن المساعدة الفنية.

وخلال السنتين الماضيتين، لم يتسن بلوغ الحد الأدنى من الأهداف التي وضعتها الهيئة المؤقتة إلا بفضل الجهود الحثيثة التي بذلها بعض الأفراد والمساهمات المخصصة الصغيرة من مصادر متنوعة. لكنّ هذا النهج ليس بالمستدام ولا بالمرغوب فيه لتحقيق أهداف الاتفاقية الدولية. ويتضح الخطر الكامن في هذا النهج من خلال برنامج العمل الحالي الذي يعاني من تقليص الأنشطة بسبب عدم قدرة الموارد القليلة المخصصة للاتفاقية الدولية على أن تكفل برنامج عمل مستدام. فكادت الاتفاقية الدولية نتيجة ذلك تقتقر إلى التمويل الكافي لإنجاز أي عمل جديد خاص بالمعايير عام 2003. وقد تم مؤخراً طلب رصد تمويل أثناء السنة الجارية من المتوقع أن يبلغ 000 500 دولار أمريكي من أجل إنجاز بعض الأنشطة الأساسية هذا العام، وفي هذا دليل على الأوضاع القائمة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

أهمية الاتفاقية والحاجة إليها

يتناقض الوضع الحالي مع الأهمية المتزايدة للاتفاقية الدولية والحاجة إلى التوصل إلى برنامج عمل يلبي احتياجات البلدان النامية والمتقدمة وتوقعاتها.

وتشكل وقاية النباتات من الآفات عنصراً أساسياً بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتجارة وحماية البيئة. وتلعب الاتفاقية الدولية دوراً متكاملًا بوصفها منتدى دولياً ونقطة مرجعية لمفاهيم وقاية النباتات والتعاون واتخاذ التدابير بشأنها. وهي توفر على الأخص آلية لوضع المعايير الرامية إلى تيسير التجارة وحماية البيئة. والهدف هو ضمان شفافية ونزاهة متطلبات الصحة النباتية القطرية من أجل التوصل إلى مستوى مقبول من الحماية. ولا تزال المعايير الحالية في صيغة مفاهيم وهي سنشكّل منطلقاً للمعايير التفصيلية في المستقبل والمتعلقة بأفات محددة في محاصيل معينة. وتكمن أهمية هذه المعايير في أنها تساعد البلدان النامية على المشاركة في التجارة من خلال إعطائها التوجيهات لإنشاء نظم الصحة النباتية الملائمة وجعلها أساساً لمناقشة الفرص الجديدة للوصول إلى الأسواق. كما تساعد المعايير على توضيح المفاهيم والقضايا المثيرة للجدل التي قد تكون السبب في الخلافات وتقلل بالتالي من احتمالات النزاعات في مجال الصحة النباتية بين الشركاء التجاريين. كما تساعد الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات على تطوير الموارد مثل إعداد قوائم الآفات وبرامج مكافحة الآفات والمناطق الخالية من الآفات المتعلقة بالنباتات المزروعة وبالبرية على حد سواء.

ومع أنّ تدابير الصحة النباتية استخدمت في الماضي لحماية الزراعة والبيستنة والغابات من دخول آفات غريبة و/أو انتشارها ضمن البلد الواحد، يزداد اهتمام الحكومات أيضاً بمكافحة انتشار الكائنات التي تهدد التنوع البيولوجي والبيئة. ويتضمن برنامج عمل الاتفاقية الدولية مبادرات جارٍ تنفيذها لمعالجة مخاوف بيئية محددة بفضل معايير الاتفاقية الدولية (مثلاً تحليل المخاطر). ويحثّ هذا إقامة روابط وبذل جهود للتعاون مع المنظمات الأخرى (مثل اتفاقية التنوع البيولوجي) التي هي في حالة أفضل بكثير من حيث الموارد (إذ يوازي مثلاً تمويل أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي 10 أضعاف التمويل الخاص بالاتفاقية الدولية).

وفي هذا الإطار، تضع الضغوط الخارجية على الاتفاقية الدولية المزيد من الضغط عليها لزيادة الأنشطة والتفاعل في مجالات لم يجر التركيز عليها أو تأمين التمويل لها في الماضي.

الميزانية وحجم الأمانة

يسمح حالياً حجم التمويل السنوي من البرنامج العادي بعقد:

- اجتماع واحد للهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية؛
- اجتماعين للجنة المعايير؛
- جماعتي عمل لصياغة المعايير أو استعراضها؛
- برامج صغيرة جداً في مجالات:
 - المساعدة الفنية
 - تبادل المعلومات
 - التعاون والاتصالات

وتبلغ ميزانية الاتفاقية الدولية في الوقت الراهن مليون دولار أمريكي في السنة تقريباً (2.1 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية). وفي حين أن الأمانة صغيرة جداً، يستخدم ثلثا هذا المبلغ تقريباً للموظفين وبشكل المبلغ المتبقي - 400 000 دولار أمريكي بالكاد في السنة - قاعدة التمويل لبرنامج العمل بأكمله. وكما أشير سابقاً، تلقت الاتفاقية الدولية عدة مساهمات مخصصة أو عينية (بحدود 10 000 دولار أمريكي إلى 25 000 دولار أمريكي لكل منها عادة) من الحكومات ومن منظمات أخرى دعماً لمبادرات محددة وموارد لموظفي الأمانة وللخبراء الزائرين لفترات قصيرة. واتسمت هذه المساهمات بأهمية خاصة بالنسبة إلى مبادرات المساعدة الفنية وللتوسع في عملية وضع المعايير.

وتضمّ الأمانة حالياً خمسة موظفين من منظمة الأغذية والزراعة: المنسق؛ مسؤولان فنيان؛ ووظيفة دعم إداري واحدة. كما رعت الولايات المتحدة في الأربع سنوات الماضية وظيفة مسؤول فني مزايل واحدة.

وتدعو الأمانة إلى عقد جميع الاجتماعات المتعلقة ببرنامج عمل الهيئة المؤقتة أو تتولى تنظيمها. ويشمل هذا الوثائق وتحديد المشاركين والتعاقد معهم وترتيبات السفر والإقامة. كما تعدّ وثائق الاجتماعات، لا سيما الاجتماع السنوي للهيئة المؤقتة. وتتولى الأمانة تحرير المعايير والوثائق المرافقة وترتيبات الترجمة. وتستضيف أيضاً المنفذ الدولي للصحة النباتية وتدير تحديثه وصيانته. وتتم إدارة برنامج المساعدة الفنية انطلاقاً من الأمانة التي تجيب أيضاً على العديد من الاستفسارات حول مسائل عامة لوقاية النباتات. وتمثل الأمانة الاتفاقية الدولية في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات (بعضها بصورة منتظمة مثل اجتماعات لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية) وتعالج القضايا القانونية الناشئة بمساعدة المكتب القانوني في منظمة الأغذية والزراعة وتساعد على حل النزاعات في مجال الصحة النباتية.

برنامج العمل: حاضراً ومستقبلاً

يتم تصنيف أنشطة برنامج العمل تبعاً لستة توجهات استراتيجية للاتفاقية الدولية:

- 1- وضع المعايير
- 2- تبادل المعلومات
- 3- آليات حل النزاعات
- 4- تنمية قدرات الصحة النباتية من خلال تعزيز المساعدة الفنية
- 5- وضع إطار إداري فعال (قدرات الأمانة)

6- التعاون الدولي

وفي ما يلي عرض مفصّل لوضع كل من هذه المجالات في الوقت الحالي واحتياجاتها في الفترة المالية وما بعدها. ويرد في المرفقين الثاني والثالث موجز عن الانعكاسات المالية المرافقة.

1- وضع المعايير

الوضع الحالي: في أول خمس سنوات من العمل على وضع المعايير (1992-1997)، أصدرت الاتفاقية الدولية سبعة معايير دولية لتدابير الصحة النباتية بواسطة الإجراءات المؤقتة لوضع المعايير التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة. وعام 1997، أقرت المنظمة إدخال تعديلات على الاتفاقية نصت على إنشاء آلية رسمية لوضع المعايير في إطار الاتفاقية الدولية. ومع أن ميزانية الاتفاقية الدولية محدودة جداً، إلا أنها وضعت، منذ 1998 عندما حصل التحول إلى هذا النظام الجديد، عشرة معايير جديدة، أربعة منها عام 2001. أي اعتمدت الاتفاقية الدولية ما مجموعه 17 معياراً فنياً في عشر سنوات. ويعادل هذا أقل من معيارين في السنة وهو عدد غير كافٍ إذا ما قارناه مع الاحتياجات الحالية وازدياد التجارة الدولية في المنتجات النباتية واحتياجات البلدان النامية. ويضع العدد المحدود جداً من المعايير قيوداً على قدرة الحكومات على الاستفادة من نظام تجاري عالمي موحد ومنتام في المنتجات الزراعية ويجعلها أكثر عرضة لاستجلاب آفات نباتية مضرّة، بما في ذلك الكائنات التي تهدد التنوع البيولوجي والبيئة.

وتتطرق المعايير التي جرى وضعها حتى الآن بالدرجة الأولى إلى المبادئ والمفاهيم اللازمة لإرساء أساس للتعاطي مع المعايير الخاصة بأفات وبيع أساسية محددة. ويتحول التركيز في وضع المعايير نحو مشاكل تجارية معينة في مجال الصحة النباتية، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تهم البلدان النامية بالدرجة الأولى.

لكنه يجري منذ الآن تخفيض المستوى الحالي لأنشطة وضع المعايير وقد أُرجئت بعض الأنشطة بسبب القيود المفروضة على قدرات الأمانة، لا سيما بالنسبة إلى الموظفين والأموال. وهناك حاجة إلى زيادة الموارد الأساسية لبرنامج العمل وصولاً إلى مستوى النشاط الذي لحظته الهيئة المؤقتة.

الفترة المالية المقبلة: سوف يتم تنفيذ أربعة أنواع أنشطة هامة لوضع المعايير على الأقل بالتوازي وبصورة مستمرة:

- صياغة معايير مفاهيمية ومرجعية؛
 - صياغة معايير خاصة بأفات وبيع أساسية معينة؛
 - استعراض المعايير القائمة وتحديثها؛
 - إيجاد حلّ للقضايا الملحة أو لاحتياجات البلدان النامية أو طلبات المنظمات الأخرى (مثل لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية أو اتفاقية التنوع البيولوجي).
- وحددت الهيئة المؤقتة، استناداً إلى توقعات البلدان الأعضاء، حداً أدنى من العمل على أربعة معايير في السنة؛ ويشمل هذا إعداد معايير مفاهيمية ومحددة جديدة فضلاً عن استعراض المعايير القائمة حرصاً على جدواها.
- أما العوامل المقيدة حالياً لوضع المعايير والتي تتبغى معالجتها في ميزانية الفترة المالية المقبلة فهي:

- الأموال الكافية لعقد الاجتماعات اللازمة لإصدار المعايير؛
- موظفو الأمانة لتنظيم الاجتماعات واستخدام النتائج.

ومن العوامل الهامة التي ينبغي التنبيه إليها هو أنّ الاتفاقية الدولية، على عكس المنظمتين الشقيقتين المعنيتين بوضع المعايير، تغطي تكاليف المشاركين من البلدان النامية في كافة اجتماعاتها باستثناء الاجتماع السنوي للهيئة المؤقتة (الذي يحضره ممثلو الحكومات). فتوازي بالتالي التكاليف الناشئة عن وضع المعايير في الاتفاقية الدولية تكاليف مشاركة البلدان النامية. ويعود في الواقع القسم الأكبر من التكاليف الناشئة عن وضع المعايير في الاتفاقية الدولية إلى ضمان تمثيل عادل ومشاركة فاعلة للمسؤولين عن الصحة النباتية في البلدان النامية. ويرد موجز في المرفق الثاني.

كما تسعى الاتفاقية الدولية جاهدة إلى مساعدة البلدان النامية على وضع المعايير من خلال عقد مشاورات فنية إقليمية لمساعدة المسؤولين القطريين في عملية استعراض مشاريع المعايير والتشاور بشأنها. ومع أنّ هذه الاجتماعات هامة جداً للبلدان النامية برأي الهيئة المؤقتة، فإنّ الموارد الحالية تحول دون تمويل تلك المشاورات الفنية من ضمن برنامج العمل. وقد جرى تمويل الاجتماعات التي عقدت حتى اليوم من خلال مساهمات مخصصة من خارج الميزانية فكانت بالتالي محدودة ومنقطعة. وتغطي الهيئة المؤقتة أولوية قصوى لجعل هذه الاجتماعات بنداً دائماً من بنود برنامج العمل المستقبلي لوضع المعايير. وسوف تخصص أية زيادة في الميزانية لتيسير هذه المشاورات الفنية الإقليمية أيضاً.

وهناك حاجة إلى زيادة القدرات من حيث موظفي الأمانة وأموال التشغيل (لا سيما لدعم مشاركة البلدان النامية في اجتماعات جماعات العمل). وسوف يخصص مليون دولار أمريكي تقريباً لهذا النشاط، مما سيؤدي إلى مضاعفة التمويل المقدر المخصص حالياً لهذا النشاط وسيكون كافياً لتحقيق غايات برنامج العمل الأساسي.

ما بعد الفترة المالية: ينبغي توفير تسوية إضافية في ميزانيات الفترات المالية اللاحقة لمواجهة كمية العمل الإضافية اللازمة لوضع المعايير المحددة ولضمان استعراض المعايير القائمة ولزيادة عدد المشاورات الفنية الإقليمية على ضوء ازدياد عدد المعايير. ويتوقع حصول زيادة قدرها 000 500 دولار أمريكي في أموال التشغيل في الفترة المالية 2006-2007 وزيادات طفيفة في عدد موظفي الأمانة وأموال التشغيل المخصصة للهيئة المؤقتة (50 000 دولار أمريكي تقريباً لترجمة الوثائق وما شابه).

2- تبادل المعلومات

الوضع الحالي: يقضي تبادل المعلومات بدعم موقع الاتفاقية الدولية على الإنترنت وبتطوير مشروع المنفذ الدولي للصحة النباتية. وتغطي التكاليف شراء المعدات وصيانتها وإبرام العقود لإعداد البرامج والتدريب.

وكي يتم تنفيذ الاتفاقية بالشكل الصحيح، يتعيّن على الحكومات أن تتيح للأمانة وللحكومات الأخرى بعض المعلومات الرسمية مثل قوائم الآفات وشروط الصحة النباتية. كما أنّ الأمانة مسؤولة بموجب الاتفاقية عن تبادل معلومات معينة. ووافقت الهيئة المؤقتة على أنّ وجود نظام تبادل المعلومات على الإنترنت هو المنفذ الدولي لتدابير الصحة النباتية هو الآلية الأكثر فعالية لهذه الأغراض. كما أنّ تطوير المنفذ ليصبح نظاماً عالمياً لتبادل المعلومات مهم أيضاً لمساعدة البلدان النامية على تقديم المعلومات والروابط بالعديد من أنواع المعلومات عن وقاية النباتات. ويجب أن يتسع الموقع مع الوقت ليشمل ليس فقط المعلومات التي تحتاج إليها الاتفاقية الدولية (مثلاً الروابط بالأنظمة الخاصة بالصحة النباتية لدى كافة الأعضاء في الاتفاقية الدولية) بل أيضاً روابط بمعلومات بيولوجية عن طرق تحليل مخاطر الآفات ووضع أنظمة خاصة بالصحة النباتية. ويجري حالياً تنفيذ هذا النظام، بما في ذلك إمكانية حصول المسؤولين الذين لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت على المعلومات. وكانت الآليات السابقة تعتمد على منظمة الأغذية والزراعة بنوع

خاص فعجزت عن تلبية احتياجات الأعضاء بسبب النقص في الموارد لجمع المعلومات وتحديثها وتوزيعها.

وأبرزت التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية بنية واقعية أكثر لتبادل المعلومات بين الأعضاء من جهة وبين الأمانة والأعضاء من جهة ثانية. ويساهم تطور تكنولوجيا الاتصالات إلى حد كبير في تيسير هذا التبادل لا سيما بواسطة الإنترنت. إلا أنّ هذه النظم تحتاج إلى حد أدنى من البيانات وإلى تحديث مستمر ودعم كافٍ لإعداد البرامج كي تكون فعّالة. ويمثل هذا تحدياً بارزاً للأمانة نظراً إلى وجود قاعدة موارد محدود جداً لهذا النشاط.

الفترة المالية المقبلة: باشرت الأمانة والهيئة المؤقتة العمل على تطوير المنفذ الدولي للصحة النباتية لكن سرعة هذا التطوير تتوقف على توافر الأموال وعلى دعم الأمانة ومهاراتها المتخصصة. وهناك حاجة إلى مدخلات ظاهرة هامة في مجال تبادل المعلومات لإنجاز المنفذ الدولي للصحة النباتية مع تأمين التدريب والدعم للتنفيذ من جانب المنظمات القطرية والإقليمية لوقاية النباتات. ويشمل هذا بالدرجة الأولى مواد تعليمية وبعض حلقات العمل. ويحتاج تنفيذ النظام بالشكل الصحيح إلى موظفين وتمويل. ومن المتوقع بالتالي أن يتولى عدد إضافي من المسؤولين هذه المهمة في الفترة المالية المقبلة وأن تستخدم الأموال المخصصة للعقود لتشغيل النظم وتزويدها بالبيانات الكافية. وتقدر أموال التشغيل في هذا المجال بنحو 535 000 دولار أمريكي في السنة.

ويؤمل في أن يكون معظم الأعضاء في الاتفاقية الدولية في الفترة المالية التالية في موقع دخولهم تلبية واجباتهم بنقاسم المعلومات بموجب الاتفاقية الدولية بواسطة المنفذ الدولي للصحة النباتية. وأهمها توفير روابط بأنظمة الاستيراد القطرية وبالقوائم القطرية للآفات الخاضعة للوائح وسجلات الآفات الجديدة وبالبنى القطرية.

ما بعد الفترة المالية: من الواقعي توقع حصول ازدياد في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الاتفاقية الدولية، من دون أن يكون ذلك حصرياً، مع ازدياد الأنشطة وإنجاز المشاريع الأولية. ومن المتوقع ازدياد الطلب على تقاسم المعلومات واقتراح بالتالي لتلبية احتياجات تكنولوجيا المعلومات استحداث مركز لمسؤول تكنولوجيا المعلومات بدوام كامل. مما يضمن بقاء المهارات والخبرات اللازمة في الأمانة للإشراف على التطوير الجاري للمنفذ الدولي للصحة النباتية ولأية مشاريع خاصة بتقنيات المعلومات في المستقبل.

ومع تطوّر المنفذ الدولي للصحة النباتية، سيصبح باستطاعة المرفق مساعدة الأعضاء على توفير روابط بالبيانات المفيدة، وإن لم يكن هذا شرطاً محدداً في الاتفاقية الدولية. على أن تشمل تلك البيانات، بيانات بيولوجية عن الآفات لاستخدامها في تحليل مخاطر الآفات، مواصفات البرامج الخاصة بالمناطق الخالية من الآفات، معلومات عن تشخيص الآفات، وبرامج مكافحة الآفات. كما من المتوقع أن يساعد المنفذ الدولي للصحة النباتية إلى حد كبير على وضع برامج إقليمية لمكافحة الآفات.

3- حلّ النزاعات

أنهت جماعة العمل المعنية بحل النزاعات أعمالها ويمكن إجراء أي تحسينات أو تغييرات من دون الحاجة إلى زيادة الميزانية الأساسية.

4- تنمية قدرات الصحة النباتية من خلال تعزيز المساعدة الفنية

الوضع الحالي: تخصص الأمانة وقتاً وجهداً وثيراً للمساعدة في حلقات العمل والندوات والتدريب المرافق لتنفيذ الاتفاقية الدولية والمعايير. كما يعمل أحد المسؤولين الفنيين بدوام كامل تقريباً على كل ما يتعلق ببناء قدرات الصحة النباتية في برنامج التعاون الفني في المنظمة.

وتعترف الهيئة المؤقتة بالدور الحيوي للمساعدة الفنية من أجل تنفيذ الاتفاقية الدولية وقد أولت بالتالي عناية بالغة للدور الذي يمكن أن تؤديه في هذا المجال. وتمثلت النتيجة الأهم لهذه الجهود باستحداث تقييم قدرات الصحة النباتية كأداة لمساعدة الحكومات على تحديد مكامن القوة والضعف في نظم الصحة النباتية لديها ولصياغة استراتيجيات قطرية لبناء القدرات.

وتواجه الاتفاقية الدولية تحديين رئيسيين آخرين هما:

- ضمان مشاركة جميع البلدان النامية مشاركة كافية في وضع المعايير؛
- الاستفادة بالكامل من الهيئة المؤقتة للدعوة إلى استخدام موارد المساعدة الفنية أفضل استخدام ودعمها بما يلبي احتياجات البلدان النامية.

ويحدّ توافر الموارد في هذا الإطار من الجهود التي تبذل حالياً.

الفترة المالية المقبلة: إنّ معظم البلدان الأعضاء في الهيئة المؤقتة هي بلدان نامية. ولا بد من تأمين دعم وتمويل كبيرين لتلك الحكومات كي تتمكن من المشاركة مشاركة كاملة في وضع المعايير وكي تستفيد منها. كما لا بد من تقديم قدر أكبر بكثير من التمويل لبناء قدرات تلك الحكومات على تطبيق المعايير. وقد أثارت منظمة التجارة العالمية مؤخراً هذه المشكلة في الدوحة.

وتتمثل إحدى القضايا المحورية في المناقشات العالمية بمدى مشاركة البلدان النامية في وضع المعايير. وتؤمّن الاتفاقية الدولية من ميزانية برنامجها العادي الموارد اللازمة لمشاركة الرسميين من البلدان النامية حسب المقتضى. وتشمل هذه السياسة اجتماعات الخبراء واجتماعات الأعمال في الهيئة المؤقتة بشأن التخطيط الاستراتيجي مثلاً. فتغطي بالتالي تلقائياً أية زيادات في التمويل من البرنامج العادي لوضع المعايير زيادة مشاركة البلدان النامية. وتحدّ في مقابل ذلك القيود المفروضة على برنامج العمل من الفرص المتاحة للبلدان النامية. واجتماع الهيئة المؤقتة هو الاجتماع الوحيد للاتفاقية الدولية الذي لم يتم فيه تقديم التمويل من ميزانية البرنامج العادي لمساعدة ممثلي البلدان النامية.

وليس بناء القدرات هو الهدف من الاتفاقية الدولية إلا أنّ الأعضاء يعترفون بأهمية بناء القدرات بالنسبة إلى الحكومات كافة كي تتمكن من تحقيق أهداف الاتفاقية؛ وهو ما شددت عليه الهيئة المؤقتة أيضاً. وقد حددت الهيئة المؤقتة، ضمن حدود مهامها ومواردها، دوراً هاماً ومميزاً في مجال المساعدة الفنية من خلال تطوير أدوات مثل تقييم قدرات الصحة النباتية تستفيد منها الحكومات والجهات المانحة على حد سواء.

وتقييم قدرات الصحة النباتية هو جرد لتقدير الاحتياجات تساعد الحكومات على تحديد مواطن القوة والضعف في قدرات الصحة النباتية لديها على اعتبارها أساساً لصياغة الاستراتيجيات القطرية اللازمة لتلبية احتياجاتها. ويمكن في المقابل استخدام الاستراتيجيات القطرية لإبلاغ المنظمات الممولة باحتياجات مختلف البلدان. وباستطاعة البلدان والمنظمات الممولة من خلال هذه الاستراتيجيات والاحتياجات تقديم طلباتها استناداً إلى إطار دولي. وفي حين جرى إعداد النموذج الأولي لتقييم قدرات الصحة النباتية واختباره بواسطة مساهمات من خارج الميزانية، فهو يستفيد حالياً من مشروع أطلقته منظمة الأغذية والزراعة يضمن تطويره وتنفيذه على نطاق أوسع في السنتين المقبلتين. ويتوقع أن يواجه تنفيذ التقييم مشاكل في حال عدم تأمين الموارد الكافية للمحافظة عليه في المستقبل. وسيكون التوسع في استخدام هذه الأداة محور الاستخدام الرئيسي للأموال في الفترة المالية المقبلة.

ما بعد الفترة المالية: من المتوقع تعزيز قدرات الأمانة وزيادة الميزانية المخصصة للمساعدة الفنية بعض الشيء في الفترة المالية 2006-2007. ومع أنها زيادات محدودة، فإنّ البلدان النامية ستستفيد كثيراً من أنشطة أخرى في الاتفاقية الدولية، وتحديداً المشاركة في اجتماعات وضع المعايير وفي المشاورات الفنية الإقليمية الواردة في الاستراتيجية 1: وضع المعايير. كما يتوقع حصول زيادات

في هذه المجالات للمساهمة في تحقيق الهدف الأشمل الذي يقضي بزيادة قدرات الصحة النباتية لدى البلدان النامية.

5- وضع إطار إداري فعال (قدرات الأمانة)

الوضع الحالي: يشكل حالياً عدم توافر العدد الكافي من الموظفين في الأمانة العامل الأساسي الذي يحول دون تنفيذ برنامج عمل الهيئة المؤقتة. وتشمل الإضافات في هذا القسم الموارد الملحوظة للاستراتيجيات الأخرى. ولهذه القيود تأثير بالغ بالنظر إلى توقعات الحكومات بالنسبة إلى الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاحتياجات الكبيرة إلى توحيد تدابير الصحة النباتية. وفضلاً عن ذلك، لا تتم معالجة قضايا حماية البيئة والتعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي كي تستفيد المنظمات من ذلك.

واستطاعت الأمانة رغم صغر حجمها أن تعكس صورة موثوقة للاتفاقية الدولية على اعتبارها منظمة دولية لوضع المعايير. وهو دور هام ومحوري أكثر فأكثر للأمانة لكنه يفترض امتلاك قدرات أكبر في المستقبل للاستجابة للحكومات والمنظمات (بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة) من خلال:

- المعلومات (أوراق، وثائق تفسيرية، أوراق مواقف وأوراق مرجعية)؛
- التمثيل (ندوات، مؤتمرات)؛
- الخدمات (حلقات عمل، استعراضات فنية، عروض)؛
- الاتصالات (مثل برامج العمل المشتركة، هبات للتمويل، اتفاقات تعاون).

ولا يمكن تحقيق ذلك فقط من خلال بلوغ أهداف برنامج العمل. بل سيتطلب ذلك زيادة قدرات الأمانة ومهاراتها الفنية على السواء. وينبغي أن تتمكن الاتفاقية الدولية من تقديم المساهمات اللازمة في الأنشطة الخارجية وأن تحرص على تكوين صورة صحيحة عن برنامج العمل وفهمه ودعمه كما يلزم. وقد اعترفت عمليات التخطيط في الهيئة المؤقتة بهذا الجانب من دور الأمانة وركزت عليه. ويعتبر وجود أمين بدوام كامل خطوة أولى هامة في هذا السياق.

والمستق هو حالياً الموظف الوحيد من الفئة الفنية في الأمانة الذي يخصص كل وقته تقريباً لأعمال الاتفاقية الدولية. ويؤمّن فرد واحد الدعم الإداري للبرنامج. وكان مركز المسؤول الإعلامي قد بقي شاغراً عدة سنوات وجرى ملؤه باستمرار تقريباً من خلال ترتيبات مؤقتة مختلفة. ويتولى المسؤول الإعلامي الإشراف على موقع الاتفاقية الدولية على الإنترنت، تلبية طلبات الحصول على معلومات ومطبوعات، تحرير الوثائق، وإعداد المراجع والملفات والأرشيف للأمانة. وقد أصبح العمل اللازم على موقع الإنترنت بنوع خاص متطلباً ومتطوراً أكثر مع ازدياد كمية المعلومات المتبادلة بواسطة الإنترنت ومع اعتياد الحكومات على البحث عن معلومات محدثة على الموقع على الإنترنت. ولا يمكن مواصلة العمل بشخص واحد في هذا المركز.

وفي السنوات الأخيرة، قدّم موظف فني مزامل واحد ترعاه الولايات المتحدة مساعدة كبيرة للأمانة. وكانت مساهماته في البرنامج هامة جداً بوصفه مسؤولاً من الفئة الفنية بدوام كامل وشكل عاملاً أساسياً من عوامل دعم ازدياد أنشطة برنامج العمل لا سيما في ما يتعلق بوضع المعايير والمساعدة الفنية (حلقات العمل بالدرجة الأولى). واستنقادت الأمانة أيضاً من قدوم عدة خبراء زائرين للمساهمة في برنامج العمل لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبضعة أشهر. ولكن تعدت على الأمانة إطلاق العديد من المشاريع والمبادرات الخاصة لولا مساعدة الخبراء الزائرين.

الفترة المالية المقبلة: يتعيّن على الاتفاقية الدولية أن تنمي مهاراتها الأساسية الخاصة كي تعمل بالشكل الصحيح وتحقق أكبر قدر ممكن من الفعالية لأي من الموارد المخصصة. والأمانة عرضة لتقلبات حادة في الإنتاجية وعمليات تكيف مستمرة وكبيرة في البرنامج بحسب توافر الموظفين.

ولا بد من إحداث زيادة هامة في الموارد لمساندة برنامج العمل المتواضع الذي جرى إعداده وللحرص على إعطاء الأمانة الموارد البشرية والمالية اللازمة لبلوغ أهداف البرنامج على المدى المنظور.

وتقترح الهيئة المؤقتة زيادة هامة في الموارد الأساسية لبرنامج العمل من أجل استحداث:

- أمين بدوام كامل؛
 - مركزين فنيين خاصين بالاتفاقية الدولية.
- وستدعم هذه الموارد كافة جوانب برنامج عمل الاتفاقية الدولية.

ما بعد الفترة المالية: دعماً لاتساع نطاق برنامج العمل، اقترحت زيادة هامة أخيرة في الأمانة:

- 1.5 موظف فني بدوام كامل؛
- موظف دعم إضافي واحد؛
- مسؤول إعلامي واحد بدوام كامل.

6- التعاون الدولي

ليست هناك حاجة في هذا المجال إلى تمويل إضافي محدد غير زيادة الموارد البشرية المقترحة في الأمانة. وكان من المتوقع زيادة أموال التشغيل زيادة محدودة لتغطي نفقات السفر والنفقات ذات الصلة في جهود التعاون المستقبلية مع المنظمات الدولية الأخرى.

موجز عن الاحتياجات من الموارد

الملامح البارزة هي:

- تعيين أمين بدوام كامل للاتفاقية الدولية؛
 - إضافة موظفين فنيين في 2004-2005 و 1.5 موظف فني في 2006-2007 إلى جانب التمويل التشغيلي اللازم لهؤلاء الموظفين؛
 - استحداث وظيفة مسؤول إعلامي واحد في 2006-2007؛
 - زيادة التمويل بشكل ملحوظ لوظيفة تقاسم المعلومات مع الاعتراف بالاحتياجات إلى تقنيات المعلومات والفرص المتاحة أمامها بنوع خاص؛
 - زيادة فورية في التمويل المخصص لوضع المعايير حرصاً على تنفيذ برنامج العمل الذي يقضي بوضع أربعة معايير في السنة في 2004-2005 وزيادة هامشية في 2006-2007 لإدارة ازدياد عدد المعايير والأنشطة المرافقة. وتشارك البلدان النامية في قسم هام من هذا التمويل الذي يستخدم أيضاً لمساعدتها.
 - زيادة التمويل المخصص لأنشطة المساعدة الفنية؛
 - زيادة التمويل المخصص لأنشطة التعاون الدولي اعترافاً بوجود أرضية مشتركة تبرز بسرعة مع المنظمات الأخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي في مجالات ذات الصلة بالمهام الرئيسية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- وترد بالتفصيل في المرفقين الثاني والثالث الانعكاسات المالية لاحتياجات الاتفاقية الدولية. ويمكن اختصارها بما يلي:
- 2002-2003:** زيادة قدرها 500 000 دولار أمريكي في التمويل خلال العام حرصاً على استمرارية الأنشطة في الاتفاقية الدولية.
- 2004-2005:** زيادة قدرها مليون دولار أمريكي (مليوناً دولار أمريكي في الفترة المالية) في الميزانية السنوية.
- 2006-2007:** زيادة إضافية قدرها 800 000 دولار أمريكي (1.6 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية) في الميزانية السنوية مقارنة مع كان مطلوباً في 2004-2005. وتبلغ الزيادة 1.8 مليون دولار أمريكي في السنة (3.6 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية) مقارنة مع المستويات المرجعية في 2002-2003.
- فتكون احتياجات ميزانية الاتفاقية الدولية للفترة المالية كما يلي:
- 2002-2003:** 2 689 000 دولار أمريكي (2 189 000 دولار أمريكي حالياً) في الفترة المالية الواحدة
- 2004-2005:** 3 998 000 دولار أمريكي للفترة المالية الواحدة
- 2006-2007:** 5 764 000 للفترة المالية الواحدة

المرفق الأول

التوجهات والأهداف الاستراتيجية

التوجهات والأهداف الاستراتيجية

التوجه الاستراتيجي رقم 1: وضع وإقرار رصد وتنفيذ المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية

إن وضع المعايير الدولية للصحة النباتية هو أحد الأدوار الأساسية والفريدة التي حددتها الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وعلى الأخص بعد الوضع الذي اكتسبته المعايير التي قررتها الاتفاقية نتيجة لاتفاقية تطبيق المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. فمعايير الصحة النباتية التي يتم الاتفاق عليها دولياً، تشكل الأساس لأي تنسيق لتدابير الصحة النباتية يمكن أن يحمي الموارد النباتية الطبيعية والمزروعة، مع ضمان التجارة السليمة والعادلة في نفس الوقت. ولا بد من زيادة عدد المعايير الدولية لتيسير التجارة الدولية كما نص عليه الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لدى منظمة التجارة العالمية.

1

- | | |
|-------|---|
| 1-1 | إنشاء فعال لوضع المعايير واعتمادها في الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية وفي لجنة المعايير |
| 1-1-1 | زيادة عدد المعايير من أجل تحقيق الأهداف المحددة في برنامج عمل الهيئة المؤقتة |
| 2-1-1 | تدعيم وضع معايير معينة حيثما كانت هناك معايير مفاهيمية ذات صلة |
| 3-1-1 | وضع معايير مفاهيمية حيثما دعت الضرورة لإعداد معايير في مجالات الأولوية |
| 4-1-1 | الطلب من المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات التعاون في وضع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية |
| 2-1 | تحسين آلية وضع المعايير |
| 1-2-1 | إعداد "الخطوط التوجيهية لوضع المعايير الخاصة بالسلع الأساسية أو بالآفات" |
| 3-1 | ضمان أن تراعي المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية حماية البيئة |
| 1-3-1 | إنشاء آلية لاستعراض المعايير |
| 4-1 | زيادة الشفافية في عملية وضع المعايير والمشاركة فيها |
| 1-4-1 | زيادة مشاركة البلدان النامية في وضع المعايير |
| 2-4-1 | إنشاء نظم فعالة لتقاسم المعلومات بشأن أنشطة وضع المعايير وإجراءاتها |
| 5-1 | تيسير تنفيذ المعايير |
| 1-5-1 | إعداد وثائق تفسيرية تتعلق بالمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية |
| 2-5-1 | تشجيع المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات على مساعدة الأعضاء المنتمين إليها في تنفيذ المعايير الدولية للصحة النباتية |

التوجه الاستراتيجي رقم 2: تبادل المعلومات

يغطي هذا التوجه الاستراتيجي التزام الأعضاء وأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بتوفير المعلومات كما هو منصوص عليه في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وأي تبادل للمعلومات قد تحدده الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية والمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية، بما في ذلك المعلومات مثل قوائم الآفات، وتقارير الآفات، وتدابير الصحة النباتية. فأنشطة تبادل المعلومات تضمن الاتصالات الرسمية بين الأعضاء فيما يتعلق بلوائح الصحة النباتية وغيرها من المسائل التي لها أهميتها بالنسبة للصحة النباتية؛ كما تحدد الوسائل التي تكفل لأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات إتاحتها للأعضاء الآخرين.

2

- 1-2 وضع إجراءات للإبلاغ عن الآفات وتبادل المعلومات عنها
 2-2 تدعيم الوصول إلى الاتصالات الإلكترونية/ شبكة الإنترنت واستخدامها
 3-2 إنشاء منفذ الصحة النباتية للمعلومات الرسمية المقدمة من البلدان
 4-2 إنشاء نظم لتحديد مصادر المعلومات عن الآفات

التوجه الاستراتيجي رقم 3: تأمين آليات لتسوية المنازعات

يتصل ذلك بالأحكام غير الملزمة لتسوية المنازعات الواردة في المادة 13 من النص الجديد المعدل للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (1997). فالهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية مطالبة بوضع قواعد وإجراءات لتسوية المنازعات بمقتضى الاتفاقية. وتعترف الاتفاقية صراحة بالدور المكمل للاتفاقية الدولية في هذا المجال، حيث أن هناك نصاً رسمياً ملزماً لعملية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

3

- 1-3 إذكاء الوعي بألية تسوية المنازعات
 1-1-3 إعداد مواد إعلامية تتعلق بمتطلبات التحضير الفعال لتسوية المنازعات
 2-3 توفير معلومات مساندة عن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والنظم الأخرى لتسوية المنازعات
 1-2-3 عمل قائمة حصر بالنظم الأخرى لتسوية المنازعات
 2-2-3 إتاحة الأحكام/ السوابق المتعلقة بتسوية المنازعات (في منظمة التجارة العالمية مثلاً)
 3-2-3 إدراج بند ثابت في جدول أعمال الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية بشأن تسوية المنازعات

التوجه الاستراتيجي رقم 4: تطوير قدرات الأعضاء في مجال الصحة النباتية، بتشجيع تقديم المساعدات الفنية لهم

تنص المادة 20 من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (1997) على تشجيع الأعضاء تقديم المساعدة الفنية خاصة إلى الأطراف النامية الموقعة على الاتفاقية، سواء بصورة ثنائية أو عن طريق المنظمات الدولية المناسبة، بهدف تسهيل تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. إن وجود قدرات وبنيات أساسية كافية لدى جميع الأعضاء، أمر حيوي لتحقيق أهداف الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

4

- 1-4 استحداث الطرق والأدوات لكل بلد بمفرده لكي يقيم قدرات نظمه القطرية للصحة النباتية واحتياجاته من المساعدات الفنية وضمان استمراريتها
 1-1-4 تحديث قدرات التقييم في مجال الصحة النباتية والنهوض بها
 2-1-4 التشجيع على استخدام تقييم قدرات الصحة النباتية
 3-1-4 تحديد أدوات إضافية للمساعدة الفنية وتطويرها
 2-4 تعزيز المساعدة الفنية

زيادة عدد حلقات العمل الإقليمية والأنشطة الأخرى الرامية إلى تحسين فهم المعايير الدولية وتطبيقها	1-2-4
زيادة المساعدات المخصصة لوضع التشريعات القطرية ومراجعتها وتحديثها	2-2-4
إعداد قائمة حصر عن القضايا القانونية للصحة النباتية وما يرتبط بها من قضايا مؤسسية	3-2-4
وضع عملية في نطاق الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية لتحديد وترتيب أولويات أنشطة الهيئة في مجال المساعدات الفنية	4-2-4
تقديم معلومات لمساعدة الأعضاء في الحصول على مساعدة فنية من الجهات المانحة	3-4
التشجيع على إقامة المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات وتحسينها	4-4
مساعدة المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات على إقامة نظم للمعلومات	1-4-4

التوجه الاستراتيجي رقم 5: الاحتفاظ بإطار إداري فعال يتسم بالكفاءة

لكي تقوم الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية بعملها بصورة فعالة، لا بد أن تضع هيكل وإجراءات تنظيمية، وتحدد آليات التمويل، وتعالج مختلف وظائف الدعم والإدارة، بما في ذلك الاستعراض الداخلي وآليات التقييم. والهدف من هذا التوجه الاستراتيجي هو إتاحة الفرصة للهيئة المؤقتة لكي تعالج مسائلها الإدارية والاستراتيجية، وإدخال تحسينات مستمرة عليها لكي تضمن أن يظل أسلوب عملها فعالاً ويتسم بالكفاءة.

5

وضع آليات للتخطيط واعداد التقارير والاستعراض	1-5
ضمان شفافية الميزانية	1-1-5
زيادة قدرات الأمانة، عن طريق الاستعانة بموارد المنظمة	2-1-5
إجراء استعراض سنوي لخطة العمل	3-1-5
وضع آليات للتخطيط الداخلي، والاستعراض والتقييم	4-1-5
وضع تقرير عن أنشطة الأمانة، بما في ذلك التقارير التي تعدها الأمانة عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية	5-1-5
إجراء تحديث سنوي للخطة الاستراتيجية والبرنامج التشغيلي	6-1-5
وضع استراتيجيات لزيادة الموارد المتاحة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات	2-5
تحديد علاقة أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في إطار منظمة الأغذية والزراعة	3-5
وضع إجراءات لتحديد القضايا الأخرى التي تستلزم عملاً مشتركاً مع الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية	4-5
تحديد تكلفة جميع الأنشطة في الخطة الاستراتيجية	5-5

التوجه الاستراتيجي رقم 6: تدعيم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة

يقر هذا التوجه الاستراتيجي بالحاجة إلى نشر قضايا الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وواجباتها، وعملاتها واهتماماتها بين جميع المعنيين، بما في ذلك الأجهزة الأخرى التي لها اهتمامات مماثلة أو تتداخل مع اهتمامات الاتفاقية، وإلى تشجيع المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات على تدعيم تنفيذ أحكام الاتفاقية على المستوى الإقليمي.

6

- 1-6 الترويج للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات
- 1-1-6 تشجيع الأعضاء على إيداع وثائق قبولها للنص الجديد المعدل
- 2-1-6 تشجيع الأطراف غير المتعاقدة على تبني الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات
- 3-1-6 نشر قضايا الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وواجباتها، وعملياتها واهتماماتها بين جميع المعنيين، بما في ذلك الأجهزة الأخرى التي لها اهتمامات مماثلة أو تتداخل مع اهتمامات الاتفاقية
- 4-1-6 الطلب من المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات تدعيم تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على المستوى الإقليمي
- 2-6 تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى
- 1-2-6 إقامة علاقات، وتحديد مجالات الاهتمام المشترك، وتنسيق الأنشطة والبرامج المشتركة مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، إذا كان ذلك مناسباً، بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي، والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية، وهيئة الدستور الغذائي، ومنظمة التجارة العالمية
- 2-2-6 تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمات ذات الصلة، في مجال المساعدة الفنية
- 3-6 إقامة علاقات مع مؤسسات الأبحاث والمؤسسات التربوية للتوصل إلى خطة عمل لتقديم الدعم العملي والفني للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات
- 1-3-6 وضع خطة عمل لتقديم الدعم العلمي والفني من أجل تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

المرفق الثاني

تفعيل مشاركة البلدان في وضع المعايير

موجز إحصائي عرضته أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات
على الدورة الخامسة للهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية

مقدمة

أدى الأعضاء في الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية اهتمامهم في فهم مستوى مشاركة البلدان النامية في أنشطة وضع المعايير في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وفي ما يلي موجز إحصائي ومعلومات أخرى أعدتها أمانة الاتفاقية الدولية، تبيّن فيها مستوى مشاركة البلدان النامية في أنشطة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات عام 2002.

وعقدت أمانة الاتفاقية الدولية ما مجموعه (39) اجتماعاً في الفترة من 1999/12/1 إلى 2002/12/31. وكان (23) منها جماعات عمل للخبراء تتعلق مباشرة بصياغة المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية. وكانت (7) اجتماعات مشاورات إقليمية بشأن مشاريع معايير. أما (9) اجتماعات المتبقية فكانت تختص بأعمال الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية في مجالات التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية وتبادل المعلومات وحل النزاعات. وهي ترد جميعاً في هذا الموجز. وبإمكان أمانة الاتفاقية الدولية أن تعطي معلومات أو إيضاحات إضافية عند الطلب.

السياسات والإجراءات

لكل من منظمة الأغذية والزراعة والهيئة المؤقتة سياسات وإجراءات خاصة بتأمين الموارد لمشاركة الأفراد في الاجتماعات على أنواعها. ويتم التمييز بوجه خاص بين الأفراد المشاركين بصفة خبراء، والأفراد الذين يمثلون حكوماتهم.

المشاركون في جماعات عمل الخبراء هم خبراء في الصحة النباتية تعيّنهم البلدان أو المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات وتوافق على التعيين منظمة الأغذية والزراعة كل بحسب خبراته. وتحاول الأمانة بالإجمال أن يتم تعيين الخبراء واختيارهم من مختلف الأقاليم الجغرافية. وهي تؤمن التمويل لتكاليف السفر والإقامة للمشاركين في اجتماعات جماعات عمل الخبراء من خلال ميزانية البرنامج العادي في المنظمة، ما لم تكن هذه الاجتماعات ممولة من إحدى الجهات المانحة. وتقتصر الأمانة أن تتبع الاجتماعات التي تمولها إحدى الجهات المانحة نفس الإجراءات والسياسات المعمول بها في اجتماعات جماعات عمل الخبراء التي تمولها الأمانة.

وأقرت الهيئة المؤقتة في دورتها الثانية عام 1999 توصية موجهة إلى البلدان المتقدمة لتقدّم طوعاً الموارد اللازمة لمشاركة الخبراء لديها في اجتماعات وضع المعايير. وقد ساعدت الوفورات المحققة بفضل تلك المساهمات الطوعية الأمانة على التوسّع والاسراع في عملية وضع المعايير، وزادت من فرص تمويل المزيد من الخبراء من البلدان النامية.

المشاركون في الاجتماعات الخاصة بأعمال الهيئة المؤقتة ومشاوراتها تعيّنهم الحكومات. وهم ليسوا بالضرورة خبراء في الصحة النباتية وليسوا في حاجة إلى أن تؤكّد منظمة الأغذية

والزراعة تعيينهم. وتشجع الأمانة التمثيل الجغرافي الواسع النطاق في هذا النوع من الاجتماعات إلا أنه يعود للبلدان التشكيل النهائي استناداً إلى عدد الأشخاص المؤهلين الموجودين ومدى اهتمامهم بموضوع النقاش. ومع أن الحكومات هي المسؤولة عادة عن تمويل سفر المشاركين وإقامتهم في هذا النوع من الاجتماعات، دأبت أمانة الاتفاقية الدولية على الحرص على توافر الأموال للمشاركين من البلدان النامية قبل تنظيم تلك الاجتماعات. ويمكن تأمين التمويل من ميزانية البرنامج العادي للأمانة أو من جهة مانحة أو أكثر.

موجز إحصائي

أولاً

جماعات عمل الخبراء التابعة للاتفاقية الدولية لوقاية 23 اجتماعاً
النباتات في

ديسمبر/ كانون الأول 1999 – ديسمبر/ كانون الأول 2002

المشاركون في جماعات عمل الخبراء 307 مشاركاً

المشاركون من البلدان النامية 131 مشاركاً

نسبة تمثيل البلدان النامية في جماعات العمل 43 في المائة استناداً إلى المشاركين

ثانياً

7 اجتماعات	اجتماعات المشاورات الإقليمية
118 مشاركاً	عدد المشاركين
105 مشاركاً	المشاركون من البلدان النامية
89 في المائة استناداً إلى المشاركين	نسبة المشاركين الذين يمثلون البلدان النامية

ثالثاً

9 اجتماعات	الاجتماعات المخصصة لأعمال الهيئة المؤقتة لوقاية النباتات
79 مشاركاً	المشاركون
31 مشاركاً	المشاركون من البلدان النامية
39 في المائة استناداً إلى المشاركين	نسبة المشاركين الذين يمثلون البلدان النامية

رابعاً

العدد الإجمالي من الاجتماعات 39 اجتماعاً
العدد الإجمالي من البلدان الممثلة 100 بلد
البلدان النامية الممثلة 79 بلداً
العدد الإجمالي من المشاركين (بما في ذلك المراقبون) 504 مشاركاً
المشاركون من البلدان النامية 267 مشاركاً
نسبة المشاركين الذين يمثلون البلدان النامية 53 في المائة استناداً إلى المشاركين

توزيع المشاركين من البلدان النامية بحسب الأقاليم

أمريكا الجنوبية 40
أفريقيا 24
أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي 20

29	آسيا والمحيط الهادي
8	أوروبا الشرقية
18	الشرق الأدنى

إجراءات التشاور والموافقة

حددت منظمة الأغذية والزراعة عام 1993 إجراءات وضع المعايير في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وعدلتها الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية في دورتها الثانية عام 1999. وينبغي بمقتضى هذه الإجراءات استعراض مشاريع المعايير والموافقة عليها من جانب لجنة دولية من الخبراء في الصحة النباتية، كانت تعرف أصلاً بلجنة الخبراء المعنية بتدابير الصحة النباتية ثم اللجنة المؤقتة لوضع المعايير وبشكلها الأخير تحت اسم لجنة المعايير.

وتلعب لجنة المعايير دوراً محورياً في عملية وضع المعايير في الاتفاقية الدولية حيث أنها مسؤولة عن تقديم المعايير في مرحلتين من مراحل وضعها. وتستعرض لجنة المعايير مشاريع المعايير وتوافق عليها قبل توزيعها على البلدان لإبداء ملاحظاتها؛ كما تستعرض الملاحظات والمعايير المعدلة حسب المقتضى قبل إحالة مشاريع المعايير إلى الهيئة المؤقتة لإقرارها. ويتم تعيين الأعضاء (20) في لجنة المعايير بحسب الأقاليم. وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة على تعيين جميع الخبراء في لجنة المعايير وتمول الأمانة مشاركتهم في اللجنة إلا في حال وقرت حكوماتهم طوعاً التمويل اللازم.

وتشمل إجراءات وضع المعايير في الاتفاقية الدولية مرحلة التشاور التي يشارك فيها جميع الأعضاء في المنظمة والأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية من أجل استعراض مشاريع المعايير وإبداء الملاحظات عليها. وفي عام 1998، أطالت الهيئة المؤقتة الفترة المتاحة لإبداء الملاحظات من (90) يوماً إلى (120). وكانت أمانة الاتفاقية الدولية ترسل في الماضي وثيقة أو وثيقتين للمشاورة في السنة. لكن نظراً إلى التوسع والاسراع في عملية وضع المعايير في الآونة الأخيرة، أرسلت خمسة مشاريع وثائق إلى الأعضاء للتشاور بشأنها عام 2002. وورد ما مجموعه 119 جواباً من البلدان، بما في ذلك 62 جواباً من البلدان النامية.

الموافقة على المعايير

ينبغي أن توافق الهيئة المؤقتة على كافة المعايير بمقتضى إجراءات وضع المعايير في الاتفاقية الدولية. وتعد الهيئة المؤقتة اجتماعات سنوية لها بدعوة من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة وتضم جميع الأعضاء في المنظمة والأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية. وتعين الحكومات الأعضاء الوفود إلى الهيئة المؤقتة وهي تضم في الكثير من الحالات ممثلها الدائمين لدى المنظمة. ولا تمول الأمانة حالياً مشاركة البلدان النامية في الهيئة المؤقتة بل يمكن تمويلها من الجهات المانحة ومن حساب أمانة المستقبل. وكان 80 في المائة تقريباً من الأعضاء الممثلين في الاجتماع الأول للهيئة المؤقتة (1998 و 1999) من البلدان النامية.

وجرت الموافقة على جميع المعايير التي عرضت على الهيئة المؤقتة بتوافق الآراء. ووردت أحكام في اللائحة الداخلية للهيئة المؤقتة بشأن الموافقة على المعايير بأغلبية ثلثي الأصوات إذا دعت الحاجة؛ إلا أنه من غير الممكن طلب التصويت على الموافقة على معيار من المعايير في أول مرة يحال فيها إلى الهيئة المؤقتة. وتجري ترجمة جميع الوثائق الرسمية للهيئة المؤقتة، بما في ذلك المعايير، وإتاحتها للأعضاء باللغات الرسمية الخمسة في منظمة الأغذية والزراعة: العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

خاتمة

تشدد الإجراءات والسياسات التي وضعتها المنظمة في المرحلة الأولى والهيئة المؤقتة في الآونة الأخيرة على شفافية عمليات وضع المعايير في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمشاركة فيها والتمثيل الجغرافي فيها. وتتاح لكافة البلدان فرص عديدة للمشاركة بشكل مباشر في صياغة المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية والموافقة عليها، وذلك، كحد أدنى، من خلال إجراءات التشاور والموافقة.

وتمثل نصف البلدان النامية أو أكثر، في المعتاد، جماعات العمل واللجان والمشاورات الخاصة بوضع المعايير. ويتم تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية أو ممثليهم في جميع اجتماعات الاتفاقية الدولية باستثناء الهيئة المؤقتة. إلا أن تمثيل البلدان النامية في الهيئة المؤقتة مرتفع رغم ذلك.

المرفق الثالث

الإسقاطات المالية بآلاف الدولارات

المرتب

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
150	150	140	140	50	50	الأمين
650	650	457	457	308	308	موظف فني مختص بالاتفاقية الدولية لتدابير الحد من
115	115	115	115	115	115	موظف فني مختص بالمساعدة الفنية (برنامج «برنامج»)
150	150	91	91	91	91	الدعم
100	100	0	0	0	0	تقنيات المعلومات
142	142	142	142	142	142	الدعم للبرنامج الميداني (المساعدة الفنية)
1307	1307	945	945	706	706	المجموع الفرعي السنوي
	2614		1890		1412	المجموع الفرعي للفترة المالية

التشغيل

275	275	213	212			الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية
750	750	535	535			الاستراتيجية 1: المعايير
150	150	142	142			الاستراتيجية 2: المعلومات
0	0	0	0			الاستراتيجية 3: النزاعات
150	150	78	78			الاستراتيجية 4: المساعدة الفنية
100	100	35	34			الاستراتيجية 5: الهيكل الإداري
150	150	52	52			الاستراتيجية 6: التعاون الدولي
				362	415	الاستراتيجيات من 1 إلى 6
1575	1575	1055	1053	362	415	المجموع الفرعي السنوي
	3150		2108		777	المجموع الفرعي للفترة المالية
2882	2882	2000	1998	1068	1121	المجموع السنوي
	5764		3998		2189	المجموع للفترة المالية

العدد المقترح من الموظفين بدوام كامل في أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1.00	1.00	1.00	1.00	0.35	0.35	الأمين
6.00	6.00	4.50	4.50	2.50	2.50	الموظف الفني
2.00	2.00	1.00	1.00	1.00	1.00	الدعم
1.00	1.00	0.00	0.00	0.00	0.00	تقنيات المعلومات

الفجوة بايجاز

الفجوة	الاحتياجات	الميزانية			
0	0	1121	1121	2002	
500	500	<u>2689</u>	1568	<u>2189</u>	1068
		1998			
1809		<u>3998</u>	2000	<u>2189</u>	
		2882			
3575		<u>5764</u>	2882	<u>2189</u>	

الفجوة الإجمالية 2004-2005: 1809

الفجوة الإجمالية 2006-2007: 3575

المرفق الرابع

الميزانية اللازمة لكل استراتيجية في الفترة 2004-2005

المجموع	المرتبات	تكاليف التشغيل غير المرتبات						العقود	الاستشاريون	
		المجموع	سداد المصروفات	مصروفات التشغيل العامة	الاستضافة	النفقات غير المتوقعة	السفر			
		5050	5028	5026	5025	5024	5021	5014	5013	
	518	1070	0	10	0	0	540	400	120	الاستراتيجية 1: المعايير
2013		425	370	10	0	0	40	5	0	فرعي: الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية
742	458	284	0	10	0	10	64	100	100	الاستراتيجية 2: تبادل المعلومات
18	18	0	0	0	0	0	0	0	0	الاستراتيجية 3: النزاعات
	206	156	0	0	0	0	46	0	110	الاستراتيجية 4: المساعدة الفنية
646	284	0	0	0	0	0	0	0	0	فرعي: دعم البرامج الميدانية
291	222	69	0	49	0	20	0	0	0	الاستراتيجية 5: الهيكل الإداري
274	170	104	0	10	0	0	74	0	20	الاستراتيجية 6: التعاون الدولي
14	14									غير مخصص
3998	1890	2108	370	89	0	30	764	505	350	المجموع

ملاحظات على الاستراتيجية 1

تشمل العقود المطبوعات. 100 000 تقريباً للمعايير
يشمل الاستشاريون مكوناً مخصصاً لترجمة المعايير
يشمل السفر مكوناً مخصصاً للتدريب من أجل إجراء تقييم إقليمي للمعايير ومكوناً مخصصاً لاجتماعات جماعات العمل بشأن الكفاءة
يشمل سداد مصروفات الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية ترجمة وثائق الهيئة والترجمة الفورية

ملاحظات على الاستراتيجية 4

يدرج عادة دعم البرامج الميدانية ضمن المساعدة الفنية

ملاحظات على ما هو غير مخصص

الوقت الذي يخصصه الموظفون لوضع المعايير الإقليمية

